

مكانة الدين في النظام الملكي بالمغرب

محمود صالح الكروي

أستاذ العلوم السياسية المساعد، جامعة بغداد.

مقدمة

يكشف ميراث الأمم والشعوب أن الدين كان وما زال وسيبقى يتصل ويتحكّم بالحاجات والمشاعر والقيم والتطلعات البشرية الأكثر عمقاً، وأن تأثيره حاضر وملمس باستمرار في أغلب مجالات الحياة الفردية والجماعية، وهكذا الحال بالنسبة إلى الدين الإسلامي الذي شكّل على مدار تاريخه الطويل وما زال بؤرة كلّ القيم (حتّى تلك التي تحكم السياسة)، والنظام الملكي في المغرب يعدّ أنموذجاً لذلك. عليه، فإن مكانة الدين تبقى بحاجة إلى المزيد من البحث والتقصّي والدراسة، ولا سيما أن العقد الأخير من القرن العشرين وما تلاه سجّل عودة الدين وبقوة بعد تراجع ثقة البعض في الأيديولوجيات العصرية وقدرتها على الخلاص وتحقيق التنمية. ونظراً إلى أهمية موضوعه الدين، فإن البحث لن يركز على دراسة الدين ومما فيه من عقائد دينية، ولا يهدف إلى الكشف عن الأسس الاجتماعية أو الأصول التاريخية للظاهرة الدينية^(١)، وإنما هدف الدراسة هو معرفة ماهية مكانة الدين في النظام الملكي المغربي المعاصر، والآليات التي يعتمدها في قيادة الدولة ومؤسسات المجتمع. والذي دفعني إلى الكتابة في هذا المجال هو أن ما يعرفه المغاربة عن المشرق أكثر مما يعرفه أهل المشرق عن المغرب. فالمغرب يتميز بخصوصية منفردة تميّزه من سائر بلدان العالم العربي والإسلامي. وبسبب جهل هذه الخصوصية وقع في أخطاء جسيمة في أسلوب تعامله مع المغرب.

أولاً: خصوصية المغرب

من أبرز عناصر الخصوصية هو أنّه منذ الفتح العربي الإسلامي للمغرب الأقصى في القرن السابع للميلاد بقي المغرب وما زال محافظاً على استمرارية هذا التاريخ حتّى يومنا هذا، بحيث جعل من الإسلام نقطة بداية تاريخ المغرب^(٢). وقد أكدت ذلك وثيقة المطالبة

(١) للتوسع، انظر: حيدر إبراهيم علي، «الأسس الاجتماعية للظاهرة الدينية: ملاحظات في علم اجتماع الدين»، ورقة قدمت إلى: الدين في المجتمع العربي (ندوة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٣٣.

(٢) محمد ضريف، تاريخ الفكر السياسي في المغرب (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٨٨)، ص ٢٣.

بالاستقلال في ١١/١/١٩٤٤^(٣)، دون أن يعني ذلك جهلاً بالماضي الأسبق للمغرب، بل إن الدولة في المغرب هي ليست وحدات سياسية قطرية عابرة وظرفية خلقها الاستعمار لتكريس التجزئة، وإنما تمثل دولة ذات تاريخ معروف ومشهود له، ورمزاً مرجعياً للوجود السياسي لهذا الشعب لا يمكن التخلي عنه، وإن كانت معظم الأنظمة تعيش أزمة مختلفة الحدة على صعيد الشرعية، وعلى صعيد القدرة على الإنجاز^(٤). فتكوين الدولة المغربية واقع قائم يعود إلى أزمنة تاريخية موعلة في القدم، وتتميز بوجود ركائز تذكر لدولة فاعلة^(٥)، سبقت الامتداد الاستعماري بكثير، ولكنها تأثرت إلى حد بعيد بالتجربة الاستعمارية، وبرد الفعل الوطني على هذه التجربة^(٦)، بحيث يكاد كل شيء في تاريخ المغرب وفي بنيته الاجتماعية يسهم في جعل الدولة المحرك المركزي في عمليات الإدماج والتنمية^(٧). وقد تشكل هذا الواقع بفعل وجود ركائز واعتبارات مثلت الخصوصية المغربية فيها مجموعة من الثوابت والمقومات أبرزها الآتي:

١ - الاستمرارية التاريخية للدولة المغربية منذ الفتح العربي الإسلامي، أي منذ ما يقارب أربعة عشر قرناً وما زالت حتى اليوم، ويدخل في إطار هذه الاستمرارية التاريخية الدولة العلوية التي تحكم المغرب منذ عام ١٦٥٠ وحتى يومنا هذا، أي منذ أكثر من ثلاثة قرون ونصف، وهي تقبض على زمام قيادة الدولة ممثلة حالياً بجلالة الملك محمد السادس^(٨).

٢ - إن المغرب هو البلد العربي الوحيد الذي لم يخضع للاحتلال العثماني نتيجة لبسالة وشجاعة المغاربة في التصدي للاحتلال ومنعه وحماية الثغور، وبالتالي لم يعترف ملوك المغرب بسلطة الباب العالي الدينية طيلة أربعة قرون، بل كان المغرب بمثابة محور منافس للخلافة العثمانية، حيث كانت مملكة مراكش ذات سلطة قوية بقيادة الشرفاء السعديين والعلويين من بعدهم عام ١٦٥٠، الذين عملوا على اتخاذ لقب «أمير المؤمنين» لأنفسهم حرصاً منهم على إظهار صفتهم الروحية وسلطتهم الدينية (لأن أفضل وسيلة لطاعة السلطة

(٣) وهي الوثيقة التي تقدم بها حزب الاستقلال للمطالبة باستقلال المغرب من الحماية الفرنسية. وتعدّ من الناحية الدولية أول وثيقة مغربية تطالب باستقلال المغرب.

(٤) محمد عبد الباقي الهرماسي، «الدولة والنظام في المغرب العربي»، المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٣)، ص ٣٢.

(٥) محمد جابر الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٨٦.

(٦) الهرماسي، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٨) إن النظام الملكي في المغرب على رغم طابع الاستمرارية التاريخية له، إلا أن الملكية في المغرب تغيّرت، إذ أصبحت ملكية دستورية ديمقراطية واجتماعية منذ مطلع ستينيات القرن العشرين (دستور ١٩٦٢)، وتغيّرت كثيراً في أواخر عهد الملك الراحل الحسن الثاني، وتغير حالياً بإيجابية أكثر في عهد جلالة الملك محمد السادس الذي وجّه نداءً ملحقاً للديمقراطيين المغاربة لكي يساعده على إنجاح التحول الديمقراطي في ضوء الإجراءات والتدابير الجريئة التي أقدم عليها بخصوص حقوق الإنسان ورفع السرية عن صفحات الماضي المعتم، فضلاً عن تمكين الصحافة من حرية غير مسبوقة.

السياسية هي السلطة الدينية^(٩)، وتعبيراً عن رفضهم مشروعية الدولة العثمانية، وتجسيداََ لطموحهم بزعامة العالم الإسلامي آنذاك^(١٠). وفي الوقت نفسه كانت الدولة العربية في المغرب تتصدى للنفوذ والتوسع الإسباني في شمال أفريقيا في القرن السادس عشر وما بعده^(١١)، بينما كانت لها علاقات دبلوماسية جيدة مع الدول الأوروبية^(١٢).

٣ - قامت سلطة الدولة في المغرب وما زالت على أساس عقد البيعة للسلطان/الملك - أمير المؤمنين التي يبرمها معه أهل الحل والعقد من علماء الدين وأهل المكانة والمنزلة الرفيعة التي تتمتع بحضور مؤثر في المجتمع، بمن فيهم قادة الجيش والأحزاب السياسية، وطبقاً لذلك فالبيعة قائمة في المغرب منذ مبايعة الإمام إدريس بن عبد الله الكامل في مدينة بوليلة سنة ١٧٢ هجرية حتى مبايعة الملك الراحل الحسن الثاني ١٣٨٠ هجرية^(١٣). ومن ثم مبايعة جلالة الملك محمد السادس سنة ١٤٢١ هجرية الموافق ١٩٩٩/٧/٢٣ م.

٤ - لم يعرف المغرب طيلة الأربعة عشر قرناً الماضية من تاريخه العربي الإسلامي أي مذهب غير المذهب المالكي، ولا عقيدة أخرى غير عقيدة أهل السنة، وبغياب حضور المذاهب الأخرى في المغرب بمختلف فروعها، مما جعل العلاقة بين السياسي والديني في المغرب تخلو تماماً من ذلك التعقيد الذي عرفته العلاقة نفسها في أقطار المشرق العربي، بحيث لم يطرح أي إشكال سياسي أو ديني من ذلك النوع الذي تعرفه المجتمعات ذات الأقليات الدينية أو الإثنية^(١٤)، ولم يحصل صراع بين العرب والبربر أو بين الإسلام والعروبة في المغرب، فبدخول الإسلام إلى المغرب تمت أسلمته وذابت العرقيات في روح الإسلام وسماحته، حتى أصبح التطابق بين العروبة والإسلام في وعي أبنائه حقيقة ثابتة^(١٥)، لا بل ينظر إلى الإسلام دوماً على أنه المضمون الروحي للعروبة ذاتها^(١٦)، ومحصلة لذلك لم تظهر في يوم من الأيام أية مشكلة عرقية أو دينية في المغرب تسهم في زعزعة استقرار هذا البلد أو تفرق بين أبنائه^(١٧).

(٩) حسن حنفي، «مصادر القهر بين الدين والسياسة»، الاتحاد، ٢٥/١٢/٢٠٠٦، ص ٥.

(١٠) محمود صالح الكروي، «تقاليد الحكم في المغرب»، مجلة كلية الآداب (جامعة بغداد)، العدد ٥٩ (٢٠٠٢)، ص ٢٢٨.

(١١) لا تزال إسبانيا تقتطع من المغرب ضمن مخططها الاستعماري مدينتي سبتة ومليلة والجزر الجعفرية.

(١٢) أحمد جلال عز الدين، «حركات التطرف الديني في المغرب العربي»، أوراق الشرق الأوسط، العدد ١٣ (تشرين الثاني/نوفمبر-آذار/مارس ١٩٩٤ - ١٩٩٥)، ص ٤٤.

(١٣) عبد الوهاب بن منصور، «البيعة وولاية العهد بالمغرب»، المناهل، العدد ٤١ (شباط/فبراير ١٩٩٣)، ص ٦٩.

(١٤) محمد عابد الجابري، «الحركة السلفية والجماعة الدينية المعاصرة في المغرب»، ورقة قدمت إلى: الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي (ندوة)، ط ٤، مكتبة المستقبلات العربية البديلة، الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٩٠.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(١٧) محمد علي الأحمد، «المجتمع المغربي والتدخلات الأجنبية»، القدس العربي، ١٧/٨/٢٠٠٥، ص ١٨.

٥ - لم يعرف للمغرب منذ الفتح العربي الإسلامي أية أقليات دينية، باستثناء اليهود، الأمر الذي كان ولا يزال له الأثر في توجيه مسار الحركات الدينية الإصلاحية^(١٨).

٦ - إن المغرب كان آخر دولة استعمرت في المغرب العربي من قبل فرنسا، وكانت صيغة الاحتلال قد تمت بموجب معاهدة الحماية لعام ١٩١٢، التي تؤكد اعتراف فرنسا بسلطان المغرب وسيادته ووحدة أراضيه، طبقاً لما جاء في بنود المعاهدة^(١٩)، إلا أن هذا الاعتراف كان ذريعة لمواجهة أي إصلاح ديمقراطي في المغرب يقوم على أساس فصل السلط وإقامة مؤسسات تمثيلية^(٢٠). فالمغرب طوال هذه الاستمرارية التاريخية لم يخضع لدولة أجنبية، باستثناء فترة الحماية (١٩١٢ - ١٩٥٦)، التي تمثلت بإصرار النظام الملكي في المغرب على التشديد على هويته العربية الإسلامية كردّة فعل على محاولات إلغائها من قبل فرنسا^(٢١)، وكان المغرب أقل دول المغرب العربي تأثراً بنتائج الاحتلال (طبعاً التفاوت نسبي، إذ إن أقطار المغرب العربي عرفت جميعها الاستعمار التوطيني والزراعي)^(٢٢)، ومع ذلك لم يلغ الاستعمار الفرنسي تراث الدولة المغربية، وإنما بنى عليه ودعمه.

٧ - كان الإسلام وما زال يمثل عنصراً أساسياً من عناصر خصوصية الشخصية الوطنية في المغرب، وكذلك الوحدة الوطنية المغربية^(٢٣).

٨ - الموقع الجيوسياسي للمغرب هو الذي جعل منه الجناح الغربي للأمة العربية.

هذه الثوابت والمقومات وغيرها جعلت من الثقافة العربية الإسلامية في المغرب أقوى من أية أيديولوجيا أخرى، والذي عزّز ذلك أن المغرب كان وما زال بعيداً عن الصراعات التي جرت في المشرق العربي بعد عهد الخلفاء الراشدين، وبالتالي كان بمنأى عن الإسقاطات والتداعيات التي تولّدت عنها، فضلاً عن الأثر الإيجابي في التصديّ للتحديات التي واجهها المغرب عبر تاريخه الطويل في مواجهة الغرب الأوروبي، كل ذلك كان له تأثير كبير في بلورة الخصوصية المغربية.

(١٨) الجابري، المصدر نفسه، ص ١٩٠.

(١٩) انظر بنود معاهدة الحماية في: روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة: مراجعة أنيس فريحة، ط ٢ (بيروت: دار الثقافة، ١٩٨٠)، ص ٥٢٣.

(٢٠) رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ١٩٨٨)، ج ٢، ص ٢٠.

(٢١) حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٨٦٣.

(٢٢) عبد اللطيف الهرماسي، «الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن»، في: مجدي حماد [وآخرون]، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٣١٢.

(٢٣) الجابري، «الحركة السلفية والجماعة الدينية المعاصرة في المغرب»، ص ٢٣٤.

ثانياً: البعد الديني في الحياة السياسية والاجتماعية

١ - البعد التاريخي

يحظى الدين الإسلامي بمكانة رفيعة ومقدسة في نفوس وعقول الشعب المغربي، فهم مسلمون سنة ومالكيون، إذ ليس في المغرب تعدد ديني أو طائفي أو تعدد مذهبي، وبالتالي كل مواطن مغربي يقول أنا هو الدين^(٢٤)، بمعنى أنا حامل لواء الإسلام، لأن المغرب دولة وعت ذاتها من خلال وصول الإسلام إليها، وآمنت بتعاليمه طوال أربعة عشر قرناً إيماناً عقلياً، فامتزجت به وامتزج بها حتى صار الإسلام بالنسبة إلى الإنسان المغربي على مرّ العصور ليس عقيدة روحية فحسب، بل مفهوماً وطنياً وقومياً واقتصادياً واجتماعياً^(٢٥). وكان الاعتبار الديني دائماً هو المحرك الأساس لكل اهتمام سياسي بالشأن العام^(٢٦). لذلك، فإن الدين في المغرب كان وما زال شرط من شروط الوجود^(٢٧)، لا بل شكّل أحد عناصر قوة النظم السياسية التي تعاقبت على الحكم في المغرب منذ عهد الأدارسة وحتى يومنا هذا، نظراً إلى ما يقوم به من دور في تعميق التضامن الاجتماعي، ونشر الأمن والطمأنينة، وضبط السلوك وتوجيهه بما يدعم استقرار النظم الموجودة في المجتمع، فهو في المحصلة يعدّ حارساً لأخلاق الجماعة وللأعراف التي برهنت التجربة على فاعليتها^(٢٨)، فضلاً عن دوره كمكوّن ثقافي في رسم الشخصية في المجتمع عبر قيمه وطقوسه^(٢٩). معنى ذلك أن البعد التاريخي لمكانة الدين في النظام السياسي المغربي متجذّر في التاريخ المغربي، إذ يؤدي العلماء وخطباء المساجد باستمرار دوراً مهماً في تعزيز هذه المكانة التي يعتبرون مساندتها واجباً شرعياً يجب الالتزام به والمحافظة عليه، طبقاً لمقتضيات البيعة (العهد على الطاعة)، لذلك فإن محاولة طرح مسألة الدين في المغرب فيها نوع من المبالغة، نظراً إلى ما يتمتع به المغاربة من وحدة، لأنه ليس في المغرب سوى دين واحد ومذهب واحد^(٣٠). ويؤكد ذلك الفصل السادس من الدستور، إذ ينصّ على أن «الإسلام دين الدولة، والدولة تضمن لكل واحد حرية ممارسة شؤونه الدينية»^(٣١). بناء عليه، فمسألة الدين بالنسبة إلى المغاربة ليست مطروحة كشيء يمزّق الهوية^(٣٢)، حيث يكاد كل شيء في تاريخ المغرب وفي

(٢٤) حوار مع محمد عابد الجابري في البرنامج التلفزيوني «في الواجهة»، الاتحاد الاشتراكي، ٢٥/١٠/٢٠٠٠، ص ٤.

(٢٥) أحمد عسة، المعجزة المغربية (بيروت: دار القلم، ١٩٧٤-١٩٧٥)، ص ٣٨١.

(٢٦) عبد الناصر فتاح الله، «تجربة الحركة الإسلامية في المغرب»، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة ٤، العددان ٧-٨ (أذار/مارس ١٩٩٩)، ص ٤٤.

(٢٧) الجابري، «الحركة السلفية والجماعة الدينية المعاصرة في المغرب»، ص ٢٣٤.

(٢٨) فرحان الديك، «الأساس الديني في الشخصية العربية»، ورقة قدمت إلى: الدين في المجتمع العربي، ص ١١٩ - ١٢٠.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٣٠) الجابري، المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٣١) دستور المملكة المغربية (١٩٩٦) (الرباط: مطبعة الأنباء، ١٩٩٦)، ص ٧.

(٣٢) حوار مع محمد عابد الجابري في البرنامج التلفزيوني «في الواجهة»، ص ٤.

بنيتها الاجتماعية يؤكد إسهام الدين الإسلامي في تعزيز هذه الوحدة واستمراريتها التاريخية على مرّ الزمن، لذلك كان الدين وما زال هو الواجهة الرسمية المستخدمة في الحياة السياسية عامة، والذي تجد تجسيدا له في الخطاب السياسي للملك، حيث إن الخطاب الإسلامي يتأسس على عنصري الهوية والوحدة.

ومعلوم عند علماء السياسة أن عنصري الوحدة والهوية يعدّان بمثابة مصادر أيديولوجية تقوم الخطابات السياسية باستعمالها بشكل أوسع ومكثف، ويتمّ بالتالي استثمارها في جلّ السجلات السياسية، فيكون من الصعب للغاية أن تتمكن الحركة الإسلامية في المغرب من معارضة النظام على صعيد الشرعية الدينية، أي على الصعيد الذي يشغله النظام منذ زمن طويل، ودون انقطاع^(٣٣).

٢ - الشرعية الدينية للملك

استند النظام الملكي في المغرب إلى شرعية دينية مهّدت لحكامه زعامة روحية وسياسية، شغلت منظومة القيم الدينية فيها مكانة محورية، فقد عدّ الإسلام في المغرب على مدار التاريخ بمثابة المحور الذي انتظمت حوله البيئة السياسية برمتها في إطار ما سُمّي بـ «نظام المخزن»^(٣٤). وعليه، فلا يمكن إخفاء العامل الديني وما يؤديه من دور في الحياة العامة والخاصة بالمغرب، وكذلك في تأثيره في القيم التقليدية، حتّى إن أ. محمد الطوزي يرى ذلك متجلياً في عقلية الشعب المغربي وتصرفاته، فضلاً عن أنّه يشير (الطوزي) إلى أن التنافس على السلطة يتحدّد من خلال المكانة التي يحتلها المتنافسون داخل الحقل الديني^(٣٥).

إزاء ذلك، فالإسلام في المغرب يمثّل أبرز الثوابت التي تضي الشرعية الدينية على الملك بكونه أميراً للمؤمنين، ومن سلالة شريفة ترجع في نسبها إلى الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب (رضي الله عنهم أجمعين)، هذا النسب الشريف الذي أصبح يمثّل في المغرب جوهر كلّ مشروعية سياسية^(٣٦)، لا بل إن هذا الانتماء يخوّل الملك مكانة خاصة حتّى داخل المجال الديني نفسه. وفي ضوء هذا الفهم، فالمشروعية الشعبية للنظام الملكي في المغرب تتجذّر بصورة عميقة في التقاليد الإسلامية، كما تفهم محلياً^(٣٧). لذلك نجد أن الملك المغربي يستند إلى شرعيته الدينية والتاريخية في إدارة شؤون الحكم، فينطلق في ذلك من

(٣٣) «الأشكال الثلاثة في الإسلام المغربية» (التقرير السياسي نصف شهري، وكالة الأنباء الأوروبية - العربية، الأوروبية - الأفريقية، العدد ٢، ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩)، ص ٦.

(٣٤) الجابري، «الحركة السلفية والجماعة الدينية المعاصرة في المغرب»، ص ٢٢١. و«المخزن»: اصطلاح مغربي يقصد به الحكومة أو السلطة المركزية التي تتولى إدارة مؤسسات الدولة.

(٣٥) Mohamed Tozy, «Champ Politique et Religieux au Maroc: Croisement ou hierarchisation?», (Mémoire pour diplômé d'études supérieures et sciences politiques, faculté sciences juridiques, économiques et sociales, Casablanca, avril 1980), p. 9.

(٣٦) ضريف، تاريخ الفكر السياسي في المغرب، ص ١٢٤.

(٣٧) ديل إيكلمان، «الإدراك المتغير لسلطة الدولة في ثلاث دول عربية: مصر والمغرب وعمان»، المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار/مايو ١٩٨٧)، ص ١٢٧.

الالتزام بما جاء في عقد البيعة الذي هو أساس العلاقة التعاقدية والعهد بين الملك والشعب.

تجري هذه البيعة وفق آليات تقليدية متعارف عليها في التاريخ الإسلامي للمغرب. لكن إدراك ووعي الملك الراحل الحسن الثاني ببصيرته الثاقبة أن كيان الدولة المغربية لكي يستمر مع عمقه التاريخي، لا بُدَّ من تأكيد مكانة ودور العرش العلوي، أي بإعطاء دور فاعل ومؤثر للمؤسسة الملكية في حياة الشعب. ولتحقيق ذلك لجأ إلى اعتماد الآليات الحديثة للديمقراطية، كنظام يضمن التوازن السليم بين حق الفرد في الحرية، وحق المجتمع الذي ينتمي إليه هذا الفرد، وذلك من خلال استثمار موضوعة الاستفتاء على الدستور، لتضمن البيعة (بشكل غير مباشر) التي هي الأساس الذي تقوم عليه إمارة المؤمنين بعداً حضارياً جديداً باعتماد آليات التمثيل الديمقراطي المعتمدة في النظم السياسية الديمقراطية. وفي هذا السياق، قام الملك الراحل الحسن الثاني بعملية توظيف ذكية تعكس مهارة عالية، وخبرة نادرة، ورؤية مستقبلية، في إدارة شؤون الحكم والدولة عندما أقدم على تضمين الدستور المغربي لعام ١٩٦٢ والدساتير المتعاقبة^(٣٨)، موضوعة «أمير المؤمنين، الممثل الأسمى للأمة»^(٣٩)، التي تستمد شرعيتها من البيعة بالمفهوم الإسلامي وتقترب بها، وبهذا التضمنين الدستوري تصبح للبيعة أيضاً وظيفة سياسية.

وكما هو معروف، فالدستور المغربي يقرّ بالاستفتاء الشعبي ونتائج الاستفتاء ملزمة، مما يجعل الاستفتاء بالتالي يبدو وكأنه شكل حديث لعقد البيعة الصادرة من الشعب إلى الملك، لا بل إنه بمثابة تجديد للبيعة. ومن خلال نتائج الاستفتاء الإيجابية بالموافقة على ما جاء في الدستور، يكون الملك قد حصل على إقرار وبيعة الشعب له بالشرعية الدينية والسياسية لصفة تمثيله للشعب معززة بالمشروعية الدستورية، وبذلك أصبحت البيعة مؤسسية، بمعنى انتقال البيعة من بيعة تقليدية إلى بيعة جديدة وفق آليات الانتقال الديمقراطي، وأضحى جلالة الملك الممثل الشرعي للشعب، ينوب عنه في تسيير شؤونه العامة، سواء تعلّق الأمر بالسياسة الداخلية أو الخارجية للمغرب، وهذا مما جعل من المؤسسة الملكية حجر الزاوية في تاريخ الحكم المغربي^(٤٠).

وعليه، فالدساتير المغربية، بدءاً من دستور ١٩٦٢ وحتى دستور ١٩٩٦ لم تأت سوى لتؤكد هذه المكانة الرفيعة السامية للمؤسسة الملكية، فضلاً عن أنها أضفت على الشرعية الدينية للملك المشروعية الدستورية. وعوض أن تعمل على تقييد السلط الواسعة للملكية، التي مارسها تاريخياً مستندة إلى مكانتها الدينية والسياسية، نجد أن هذه الدساتير قد مزجت الأصالة بالعصرنة مزجاً مرناً، وقامت بدسترة هذه السلط، مضيئة إليها التقنيات

(٣٨) هي دساتير ١٩٧٠ و ١٩٧٢ و ١٩٩٢ و ١٩٩٦.

(٣٩) ينصّ الفصل ١٩ من الدستور على أن: «الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة...».

(٤٠) يقول جلالة الملك الراحل الحسن الثاني في كتابه **التحدي**: «إن الملكية هي التي صنعت تاريخ المغرب، ولذلك فمن الصعب فهم بلدنا من غير معرفة تاريخ ملوكنا» (ص ٢٣٥)، و«فالملك أبي إلا أن يحكم بنفسه لأن الشعب لم يفهم أبداً غياب الملك عن الحكم» (ص ١٥٤). انظر: الحسن الثاني (ملك المغرب)، **التحدي**، ط ٢ (الرباط: المطبعة الملكية، ١٩٨٥).

الدستورية للأنظمة الغربية. وفي ضوء ذلك، تعزّزت، لا بلّ تقنّنت، الشرعية الدينية للملك بوصفه أميراً للمؤمنين، عزّزت ذلك البيعة التي أصبحت مؤسسية، والتي مثّلت صيغة الإجماع السياسي في المفهوم الحديث للكلمة. وأمام هذا الفهم لدور الدين ومكانته في حياة المجتمع المغربي، وما حققته البيعة، يوضع الكثير من الضوابط والحدود أمام أي طرح بديل^(٤١). يعزّز ذلك استمرارية العلاقة التاريخية بين الملك بوصفه أميراً للمؤمنين والشعب، فهي علاقة حميمة، ولم تصل إلى حدّ القطيعة، يؤكّد ذلك جلالة الملك محمد السادس بالقول «إنه يكمل من حيث انتهى الحسن الثاني»، بمعنى أنه لا مجال للبدء من جديد، لأنه ليس هناك فراغ، وإنما هناك استمرارية للدولة، والملك هو الجسم لاستمرارها والمؤمن على الحقوق^(٤٢).

٣ - سلطات الملك في قيادة الدولة والشؤون العامة

إن النظام الملكي في المغرب ذو إرث تاريخي قديم ومتأصل، وقد حدّد الدستور المغربي دور الملكية وكيفية انتقال العرش، فجعلها تسود وتحكم، كما بين سلطات واختصاصات جلالة الملك وعلاقته مع باقي السلطات^(٤٣)، بحيث جعل المؤسسة الملكية توجد على رأس المؤسسات، باعتبار أن الدستور لم ينشئ المؤسسة الملكية، وإنما أقرّها استمراراً للتاريخ - استمرارية نظام الحكم - على خلاف المؤسسات الأخرى التي يمكن اعتبارها من صنع الدستور.

وطبقاً لذلك، فالدستور لا يحدّد من سلطة الملك لأنه سابق عليه^(٤٤). ومما يؤكّد ذلك ما ذهب إليه العالم الفرنسي بارتيكلي في القول: «في التنظيم الدستوري الذي يسيطر عليه المبدأ الملكي، ليس هناك مكان للدستور، وإذا ما وجد دستور، فهو أقل من العاهل، ويظهر على شكل ميثاق ممنوح وتعبير بسيط عن رغبة العاهل الذي يوافق على تحديد ذاتي وهشّ لسلطاته»^(٤٥). وتأكيداً لهذا المفهوم، يقول الملك الراحل الحسن الثاني: «الدستور هو قبل كلّ شيء تجديد لميثاق مقدس جمع دائماً بين الشعب والملك»^(٤٦)، ويعزّز هذا الرأي بالقول: «لم يمنح الدستور الممثلين سلطات، بل منحهم التزامات»^(٤٧). وفي ضوء هذا الوضوح، فإن الملك يمارس تفويض اختصاص، وليس تفويض سلطة. وعليه، فالدستور المغربي جاء ليؤكّد السمو الديني والتاريخي والسياسي للمؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي، لذا فإن شخص

(٤١) انظر مراجعة إبراهيم درويش لكتاب: ستيفن هيوز، «المغرب في ظلّ الملك الحسن الثاني [الحلقة الأخيرة]»، القدس العربي، ٢٠٠١/٨/٢، ص ١٣.

(٤٢) محمد العربي المساري، «الملكية والأحزاب والتغيير في المغرب»، الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٢/١٥، ص ١٠.

(٤٣) عبد الهادي بوطالب، *النظم السياسية المعاصرة (الدار البيضاء: دار الكتاب، ١٩٨١)*، ج ٢، ص ١٨١.

(٤٤) ضريف، *تاريخ الفكر السياسي في المغرب*، ص ٣٠٠.

(٤٥) Mustapha Sehimy, «Constitution et règles constitutionnelles au Maroc», *Revue juridique, politique et économique du Maroc*, no. 10 (1981) p. 30.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٤٧) ضريف، المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

الملك يعدّ نتيجة لذلك قلب النظام السياسي المغربي^(٤٨)، لا بلّ القوة الكامنة المحركة للحياة السياسية في المغرب، لذلك لا يمكن لمراقب الحياة السياسية في المغرب فهم ما يجري دون أن يكون ملماً بشخصية الملك ومتعمقاً في فكره السياسي^(٤٩). وقد كرّست الدساتير المتعاقبة، وكان آخرها دستور ١٩٩٦، هذا السمو للمؤسسة الملكية، ويأتي على رأس قائمة الفصول التي تصبّ في هذا المجال الفصل ١٩ من دستور ١٩٩٦ الذي ينصّ على أن: «الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والسااهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات. وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة»^(٥٠).

جاءت الصياغة الدستورية للفصل ١٩ بمثابة توفيق وانسجام، بحيث ضمنت حصانة التاريخ، ولم تثر أي اعتراض نظري، وكان بعدها التطبيقي تكريس «إمارة المؤمنين» كمؤسسة^(٥١). هذا الفصل له دلالات عميقة ومحتوياته هادفة، ويؤسس ثلاثة مصادر للشرعية يستند إليها الملك، هي^(٥٢):

- ١ - الشرعية الدينية التي يستمد منها الملك لقب أمير المؤمنين.
 - ٢ - الشرعية العرفية التي تكوّنت تاريخياً، وتكرّست مع الإسلام، ويمارس من خلالها الملك دور الحكم بين الفرقاء السياسيين ورؤساء القبائل.
 - ٣ - الشرعية الحديثة التي يجسدها الدستور المكتوب ويمارس من خلالها مهام الملك.
- معنى ذلك أن النظام الملكي في المغرب يتمتع، لا بلّ يجمع، بين أكثر من مصدر للشرعية، وهي حالة يميّز فيها من غيره من النظم السياسية في العالم العربي والإسلامي.
- وفي ضوء ذلك، فإن الملك يمارس سلطات: أمير المؤمنين وحكم ورئيس دولة، وله وحده صلاحية الحضور في حقول النسق السياسي المغربي^(٥٣). لذلك، فعملية التواصل السياسي داخل النسق بمختلف حقوله تتم عبر قناة أساسية هي شخص الملك. هذه المكانة المركزية

(٤٨) محمد شقير، **القرار السياسي في المغرب** (الدار البيضاء: دار الألفة: مطابع النجاح الحديثة، ١٩٩٢)، ص ١٧.

(٤٩) إبراهيم أبراش، «الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق: مقارنة للتجربة المغربية»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص ٦٣.

(٥٠) **دستور المملكة المغربية** (١٩٩٦)، ص ١٠. علماً أن هذا الفصل قد ورد في جميع الدساتير السابقة، وبالتفريق نفسه وبمحتوياته عدا عبارة «الممثل الأسمى للأمة» فقد وردت لأول مرة في دستور ١٩٧٠ والدساتير المتعاقبة..

(٥١) محمد الإدريسي العلمي، «تطور القانون المغربي من التجريب الظرفي إلى التصور العقلاني»، في: **مغرب الطاقات: عبقرية ملك وشعب**، الطبعة العربية (الرباط: وزارة الأعلام، ١٩٩٠)، ص ٩٧.

(٥٢) أحمد ثابت، **التحول الديمقراطي في المغرب** (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات السياسية، ١٩٩٤)، ص ١٣.

(٥٣) للتوسع عن النسق السياسي المغربي، انظر: محمد ضريف، **النسق السياسي المغربي المعاصر: مقارنة سوسيو - سياسية** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ١٩٩١).

للملك أحاطها الدستور المغربي تمييزاً من الدساتير العربية بهالة من التقديس، إذ ينصّ الفصل ٢٣ من الدستور على أنّ «شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمة». ويضيف الدستور، في الفصل السادس بعد المئة منه، بعداً آخر لهذه المكانة بالنصّ على أنّ «النظام الملكي للدولة، وكذلك النصوص المتعلقة بالدين الإسلامي، لا يمكن أن تتناولها المراجعة».

وتأسيساً على ما تقدّم، يتضح أن الملك الراحل الحسن الثاني قد مارس دوره بذكاء وبرؤية سديدة من أجل ضمان استمرارية المستقبل للنظام الملكي من خلال توظيف وتكريس البعد الديني، عندما أقدم على تثبيت النصّ أعلاه بالدستور، بحيث أقرن الملكية بالإسلام، وجعلهما غير قابلين للمراجعة، كما لا يمكن لحرية التعبير أو الرأي أن تمسّهما بعد عملية الاستفتاء على الدستور، إلى درجة أصبحت فيها الملكية والإسلام من الفروض الثابتة والقيم الأساسية في نظام الدولة وحياة الشعب المغربي.

بناءً عليه، يمكن القول إن الملك يتمتع بهامش واسع واستخدام فعّال ومبرّر لأي من أنواع الشرعية السالفة الذكر، وبإمكانه أن يستخدم الأنواع الثلاثة في وقت واحد لمواجهة أي أزمة محدّدة^(٥٤)، لكن سلطة الملك بوصفه أميراً للمؤمنين هي سلطة شاملة تستمد شرعيتها من البيعة – سبق أن أشرنا إلى أنه كيف تمكّن من تقنينها دستورياً – ومن هذا المنظور تصبح لها وظيفة سياسية أساسية هي حقّ احتكار السلطة والقيادة^(٥٥)، إذ يقول الملك الراحل الحسن الثاني: «إن السلطة... ترجع إلى الشعب الذي يعطيها للملك من خلال البيعة، وهذه البيعة من مهامنا، وبالتالي فهذه المسؤولية لا يمكن أن تخضع لأي تقسيم»^(٥٦). فالسلطة الممنوحة للملك من خلال البيعة، بوصفه أميراً للمؤمنين، سلطة مركزية نافذة لا تحدّ من قوتها آليات النظام البرلماني، والدليل على ذلك خطاب جلالة الملك الراحل الحسن الثاني الموجه إلى نواب المعارضة من حزب الاتحاد الاشتراكي الذين قرّروا الانسحاب من مجلس النواب بتاريخ ١٠/٩/١٩٨١، بعد تجديد عامين إلى مدته (من أربع إلى ست سنوات). فقد قال جلّالته: «إذا لم يكن الملك الدستوري بإمكانه التدخل، فإن أمير المؤمنين بموجب الكتاب والسنة يحقّ له ذلك»^(٥٧). لذلك لا يمكن الحديث في هذا الحقل عن فصل للسلطات في المغرب على صعيد الملك، وهو ما يذهب إليه الخطاب الملكي في ٢٢ / ٥ / ١٩٧٧ حين يؤكّد قوله: «إذا كان هناك فصل للسلطات، فإنه لا ينطبق على مستوانا، بل على المستوى الأدنى»^(٥٨).

من هذا المنطلق، نجد أن الملك الراحل الحسن الثاني عمل جاهداً على جعل ثقل السلطة كامناً في حقل إمارة المؤمنين، وليس في الحقلين الآخرين على أهميتهما، والغاية من ذلك هو الحفاظ على وحدة السلطة. ويمارس الملك هذه السلطة مباشرة أو بالتفويض، إذ

(٥٤) ثابت، المصدر نفسه، ص ١٣٠٠.

(٥٥) محمود صالح الكروي، «التجربة البرلمانية في المغرب»، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد،

كلية العلوم السياسية، ١٩٩٩)، ص ١٠٣.

(٥٦) شقير، القرار السياسي في المغرب، ص ٢٤.

(٥٧) ضريف، تاريخ الفكر السياسي في المغرب، ص ٢٩٨.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

يقول: «أود في كثير من الأحيان أن أفوض جزءاً من مسؤولياتي»^(٥٩). وتبدو هيمنة الشرعية الدينية كامنّة في حقل إمارة المؤمنين، لأن لها أولوية على الملك الدستوري في الممارسة السياسية للحكم، لا بل يعدّ الملك الدستوري امتداداً عصرياً لأمر المؤمنين^(٦٠). وفي هذا الحقل يحقّ للملك إقصاء الوسطاء بين أمير المؤمنين والشعب، وقد شمل الإقصاء كلّ الأجهزة الوسيطة بما فيها التقليدية (كالعلماء) أو الحديثة (كالأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة)، إذ يقول الملك الراحل الحسن الثاني متسائلاً: «لماذا أقبل وسائط؟ مهما كان عددها ومهما كانت صفتها بيني وبين شعبي»^(٦١)، معتمداً في ردّه على السؤال أن أمير المؤمنين هو العالم الأوّل، لا بل «إن معارضته تعتبر معارضة للدين وخروجاً عنه»^(٦٢). لذلك فقد استمر الملك (أمير المؤمنين) على رفض معارضة الملكية (التي أرادها وطبقها المغاربة بالتراضي منذ أربعة عشر قرناً...) (٦٣)، ولكنه كملك دستوري يتميز نظامه من أنظمة أغلب دول عالم الجنوب بالتعددية الحزبية والانتخابات التي كرّسها منذ وقت مبكر في دستور ١٩٦٢^(٦٤). وفي هذا السياق، يركز الملك على ضرورة وجود معارضة داخل النظام كشرط لديمقراطية حقيقية، على أن تكون معارضة برلمانية وللحكومة فقط، وأنها (معارضة جلالته الملك لا معارضة لجلالة الملك) (٦٥)، بحيث يغدو أمير المؤمنين فوق الأحزاب وفوق حكومة ومعارضة الملك الدستوري. ولكل ذلك شكّلت هذه الهيمنة أنموذجاً مغريباً نادراً في قيادة الدولة بين النظم السياسية في عالم الجنوب.

خاتمة

إن أية قراءة علمية موضوعية تحليلية لمكانة الدين في النظام الملكي في المغرب تفصح عما يلي:

١ - إن للدين الإسلامي دوراً أساسياً في نشوء الدولة في المغرب، لا بل إن الدولة نشأت واستمرت في رحاب الدين، وهذا ممّا جعل مفهوم الدولة في المغرب بشكل خاص جزءاً لا يتجزأ من الدين، لا بل إن النظام الملكي في المغرب يقوم على أساس ديني. فالبيعة كانت وما زالت

(٥٩) الحسن الثاني (ملك المغرب)، ذاكرة ملك، ط ٢ (د. م.): الشركة السعودية للأبحاث والنشر، (١٩٩٣)، ص ٤٢.

(٦٠) محمد معتمد، الحياة السياسية المغربية (١٩٦٢ - ١٩٩١) (الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر، ١٩٩٢)، ص ٧٤.

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٢١، وضرير، تاريخ الفكر السياسي في المغرب، ص ٢٩٨.

(٦٢) معتمد، المصدر نفسه، ص ٧٨ - ٧٩، حيث أكد جلالته الملك الراحل الحسن الثاني في حوار مع إذاعة فرنسا الدولية ونشرته جريدة المغرب (Almaghrib)، ١٩٨٢/٢/٢، «إنني أريد أن أزيل نهائياً من ذهن المغاربة فكرة أنّه لا يعدّ في المعارضة إلا من كان ضدّ المؤسسات. إن الملكية الدستورية تراضي إرادة كلّ المغاربة. وقد طبقوا دستورهم المدوّن منذ أربعة عشر قرناً».

(٦٣) معتمد، المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٦٤) محمود صالح الكروي، «التعددية الحزبية في المغرب»، آفاق عربية (بغداد)، العددان ٣ - ٤ (١٩٩٦).

(٦٥) معتمد، المصدر نفسه، ص ٧٩.

إحدى أهم دعائم السلطة السياسية، حتى وإن تّمت المزاوجة بين الإسلام والديمقراطية كأسلوب للحكم ابتكرته الإنسانية، وأسهم بالمحصلة في تطوير الشورى وتقنين المعارضة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) عبر التعددية الحزبية والانتخابات والبرلمان. وقد أظهرت هذه المزاوجة قدراً كبيراً من المرونة والواقعية السياسية، ومثّلت منهجاً إيجابياً أسهم في حفظ التوازن بين الدولة والمجتمع. والتجربة التاريخية في المغرب خير شاهد على ذلك، حتى وإن سجلت عملية الانتقال الديمقراطي ملاحظات عن مركزة السلطة على مستوى الملك.

٢ - إن الدين الإسلامي أسهم في تشكيل ثقافة المغاربة وعلاقتهم بحكامهم على مرّ الزمن، فجميع المغاربة يؤمنون بالسلطة الدينية للملك، إيماناً مطلقاً، ومما يؤكّد ذلك الاستمرارية التاريخية لهذه العلاقة بين الملك (أمير المؤمنين) والشعب، فهي علاقة تعاقدية حميمية ذات طابع ديني (البيعة) لم تصل إلى حدّ القطيعة يوماً، نظراً إلى ما تمثّله من التزام وطني وديني وأخلاقي وقانوني، وهذا بحدّ ذاته عامل إيجابي آخر، وعنصر قوة للنظام الملكي.

٣ - إن النظام الملكي في المغرب ظلّ مصراً باستمرار على التمسك بالدين الإسلامي كأبرز مصادر الشرعية التي يستند إليها، وقد تجلّى ذلك باتّخاذ الملوك المغاربة لقب «أمير المؤمنين» لأنفسهم حرصاً منهم على إظهار صفاتهم الروحية وسلطتهم الدينية وتكريس ذلك في الدستور من أجل كسب الشرعية وحماية الدين وتحقيق أهدافهم في قيادة الدولة والمجتمع.

٤ - إن الإسلام لا يمكن أن يكون محل اعتراض من أحد في المغرب، لأنه دين الدولة طبقاً للإرث التاريخي والدستور، كما إنه لا يمكن أن يكون محل حيازة، لأنه يعدّ قيمة عليا بالنسبة إلى الشعب والدولة في المغرب.

٥ - إن مكانة الدين في النظام الملكي المغربي تحظى بدور كبير ومتميز بعد أن أصبحت تلك المكانة يرمز إليها كمؤسسة وتفكير واتجاه، وسيبقى دور الملك (أمير المؤمنين) يمارس القيادة والسيطرة على الدولة ومؤسسات المجتمع، على الرغم من ممارسة العملية الديمقراطية ووجود الأحزاب السياسية والحركة النسوية ومؤسسات المجتمع المدني، لأن هذا الحراك السياسي يدخل في إطار الانتخابات والبرلمان والتناوب على السلطة (رئاسة الوزراء)، وليس على مستوى الملك.

وفي ضوء ما تقدّم، يمكن القول: ستبقى مكانة الدين الإسلامي في النظام الملكي المغربي تؤدي أدواراً مهمة في الحياة العامة، وأكثر تأثيراً من السابق، ليس لأنه يمثّل عنصراً أساسياً من مكوّنات الثقافة السياسية وأداة أيديولوجية مهمة من أدوات الحكم، بل لأنه أضحى للبعد الديني الأفضلية في المدى المنظور على باقي الأبعاد الاقتصادية والسياسية والجيوبوليتيكية وغيرها، نظراً إلى ما يمثّله من طاقة إيمانية قوية للغاية تسهم في صياغة حياة الإنسان وسلوكياته ومعاملاته. لكلّ ذلك، يبقى المجال المؤثر في الحياة في المستقبل المنظور هو المجال الديني لتزايد حضوره في التفاعلات السياسية لعموم دول العالم العربي والإسلامي. والنظام الملكي في المغرب يسجل حضوراً متميزاً في هذا المجال بفعل المحافظة على الاستمرارية التاريخية لدور العامل الديني في حياة الدولة والمجتمع المغربي ■